حذفه وذكر حذف البدل منه وبين ما قيل فيه **قوله** فقال البيضاوي الخ
قال الدنوشري كلام البيضاوي هنا ينافي ما جزم به في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدا موخرا والجملة قبله خبره
ولم يظهر وجه التفرقة بينهما واجاب بعض الافاضل بانه انما ترك هو
التضعيف في الثانية اكتفا بذكره في الاول كما هو عادته وبعد فلم
يظهر وجه التضعيف كيف وقد اجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا
اخوتك بحذف زيد قام لا لتباسه بالفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة
بالتباسه على لغة اكلوني البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالي بها وقال
ايضا وجه ابو البقا الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوي به غيره
وفيه نظر **قوله** وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ قال الدنوشري
لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتامل وتوارد عاملين على معمول واحد
جائز في نحو جاء زيد واتى عمرو والظريفان وينظر ما المانع في غيره وفي عنز العوبية
يجوز نسبة الاثر الواحد الى اكثر من واحد ولهذا الوجه جاز جماعة رقبة واحدة
قتلوا به **قوله** لان الله عز وجل لا يكلف الخ قال الدنوشري فيه نظر لخصه
ابن هشام حيث قال لان الكلام باخره الخ **قوله** ولا ضمير قال الدنوشري
الظاهر انه ولا ضير بالياء بعد الضاد وان صح فمراده انه لا ضمير لفظا او
يكون ماشيا على عدم اشتراطه انتهى وهذا ابنا على ما في بعض النسخ الصحيحة
والذي في نسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر
وهو ولا ضير **قوله** والحق انهما الخ قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان
اي انه عام اريد به الخصوص كما قال ابن اياز او عام مخصوص اي بالبدل
قوله وقال الكسائي من شرطية قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسائي
كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها
والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مخصص اما بالبدل

او

ثم رايت بعض محشي البيضاوي قال ورد بان
[illegible] الفاعل

او الجملة ولم يرده **قوله** وقال ابن السيد من فاعل حج الى اخره قال الدنوشري
كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع
لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره
وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس
والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا قدمت
المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق
ثابت لله على الناس اي هولا الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت
بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد ال
وسميو بها وهو علامة ال التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك متقدم فقد
صرح كثيرون بانه متى دارت الادات بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها
تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشيته المغني
جميعا وقال ايضا اذا جعل من في الاية بدل بعض من الناس في الاية علمه هو
الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا انتهى وظاهره
بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتامل انتهى وللتاج السبكي هو
في بعض مجاميعه كلام في هذه الاية اجاب به عما رد به على ابن السيد ولا
مانع ان يكون في الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج اثم الخلق
كلهم وفرض عين على المستطيع ثم اورد انه يلزم عليه ان يكون واجبا على كل احد خصوص
حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي ارجح لان حاصله ان لله
على الناس ان يكون يحج اوله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه وينبغي ان يقدر الجواب
هكذا فعليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الاية ليست من العام المخصوص ولا
الذي اريد به الخصوص وقد سمعنا في حواشي الفاكهي في باب اعمال المصدر كلاما برمته
قوله وانما المشتمل المسند الخ قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل
الاول او الثاني او العامل وينبغي تحرير هذه المسيلة فان قوله وانما اسند اليه على قصد غيره غير متاتى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1